عبدالنبي الشعلة

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق، عبدالنبي الشعلة، أن ملك البلاد المعظم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، هو صاحب الفضل الأول في تأسيس قانون النقابات العمالية، والذي بفضله أصبحت البحرين سباقة في هذا المضمار، بتأسيس اللجان المشتركة بين العمال والإدارات.

وأوضح الشعلة في حديثه لـ "وثائقي البلاد" بمناسبة عطلة عيد العمال، أن تحديد الأول من مايو كيوم عطلة لعمال البحرين يمثل اعترافًا والتزامًا من الدولة بأن هذا اليوم هو للاحتفال وتكريم العمال، ووقفة تقدير وشكر لهم ولعطائهم ولمكانتهم في المجتمع.

ولفت إلى أن الجهود التي بُذلت في العهد الإصلاحي لجلالة الملك المعظم أوجدت جوًّا من الانسجام والاستقرار التام في العلاقات العمالية بين العمال وأصحاب الأعمال وأجهزة الدولة المعنية، مما أدى إلى إنتاج جيد.

البلاد
الخميس THU 1 مايو 2025 - 3 ذو القعدة 1446 - العدد 6043

عيد العمال

07
local@albiladpress.com
@albiladpress @albiladnews

البحرين الدولة الخليجية الوحيدة التي فيها يوم عطلة رسمية لجميع المؤسسات... الشعلة:

الملك المعظم وافق على رغبة العمال أن يكون الأول من مايو يوم عيدهم

"تحديد الأول من مايو كعطلة للعمال وقفة تقدير لمكانتهم وعطائهم

"الجهود في العهد الإصلاحي حققت الاستقرار في العلاقات العمالية وأوجدت الإنتاج الجيد

» ما الذي تتذكره عند بدء كتابة مسودة قانون النقابات العمالية؟ ما هي المحاذير والهواجس في هذا القانون؟

انطلقت الفكرة أساسًا من قبل جلالة الملك المعظم، في إطار البرنامج الإصلاحي الذي أطلقه جلالته، والذي كانت إحدى أهم ركائزه الاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني كقواعد أساسية للعمل والأداء الديمقراطي، وهي نظرة صحيحة وبعيدة الأفق.

وفي مقدمة هذه المؤسسات التنظيمات العمالية على شكل نقابات. لقد كان الموضوع مطروحًا للنقاش لفترة طويلة مع المنظمات الدولية والعربية، ومع التجمعات العمالية التي كانت تضغط على دول مجلس التعاون لتشكيل نقابات عمالية.

وكانت البحرين سباقة في هذا المجال عندما بدأت في المرحلة الأولى بتأسيس اللجان المشتركة بين العمال والإدارات، بحيث يكون العمل مشتركًا وفي تناسق بين الاثنين، بدلًا من أن يكون هناك تنافس. وعليه، فالفكرة الأساسية كانت القاعدة الصلبة والجيدة التي بُني عليها فيما بعد نظام النقابات العمالية، والذي صدر على أساسه القانون في 24 سبتمبر 2002.

لقد مرّ القانون بمرحلة مخاض طويل، وجاء كقانون نموذجي، حتى أن الأمين العام لمنظمة العمل الدولية أرسل برقية شكر وتقدير لجلالة الملك المعظم، أشاد فيها بمستوى هذا القانون، والذي يتفق مع كل معايير العمل الدولية المطلوبة، وأكثر من ذلك.

هذا الإنجاز الذي تم، صاحبه الإعلان عن عطلة عيد العمال للبحرين ككل. لقد جاءت هذه الفكرة حين وجّه جلالته، في يوم إصدار القانون، دعوة للجنة العمالية لمأدبة غداء، وأعلن فيها إصدار هذا القانون. وكان ذلك يومًا من الأيام السعيدة التي وعد بها جلالته. والقانون نموذجي من مختلف الجوانب، حتى أن جلالته أقرّ بحق العمال في الإضراب لتحقيق مطالبهم، ووضع آلية لذلك، بالرغم من وجود جملة من التحفظات على هذا البند. هذا القانون، مع إدراج مثل هذه البنود، يُعد صمام أمان للعمل.

منذ أن صدر القانون إلى الآن، تمتعت سوق العمل بدرجة عالية من الاستقرار التام في العلاقات العمالية، رغم وجود المطالب والقضايا المطروحة.

هذا القانون أسندته الدولة إلى مؤسسات متعددة، منها "تمكين"، التي تعمل على تكريس حقوق العامل وتقدير إنجازاته. فلم تكتفِ الدولة بإصدار القانون، وإنما خلقت الآليات والأذرع التي تمكنه من النجاح والتطبيق، وهو ما ينعكس اليوم على الاستقرار القائم في سوق العمل.

» ما هي بصمات اللجنة العامة لعمال البحرين وخبراء منظمة العمل الدولية في صياغة مسودة القانون؟

كان لهم دور كبير وأساس في ذلك، لقد ساعد على صياغة القانون خبراء من منظمة العمل الدولية، الذين جاءوا وتفاجأوا باستعداد الدولة والقيادة لإصدار القانون، لقد جاءت التوجيهات من قبل جلالة الملك المعظم بأن يصدر القانون في توافق وتناغم تام مع أنظمة ومعايير منظمة العمل الدولية.

حتى الآن، أؤكد لك أنه أرقى قانون عمل موجود، ليس على مستوى دول المنطقة، وإنما على مستوى العالم العربي، والكثير من دول العالم الثالث، إذا جاز هذا التعبير.

الدليل على ذلك هو هذا الجو من الانسجام والاستقرار التام في العلاقات العمالية بين العمال وأصحاب الأعمال وأجهزة الدولة المعنية، حيث أسهم هذا القانون في إيجاد مثل هذه العلاقات الوثيقة والسليمة التي تؤدي إلى الإنتاج الجيد.

تبقى سوق العمل، ومع تحدياتها في كل بقعة بالعالم، بحاجة إلى المطالبة بمراجعة الأنظمة والأوضاع التي تساعد على خلق المزيد من فرص العمل المجزية. الدولة، منذ تولي جلالة الملك المعظم، مقاليد الحكم، ومنذ أن تولى ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، رئاسة مجلس الوزراء، أضفى لهذا الأمر اهتمامًا خاصًا.

قضايا العمل والعمال، ومنذ أن كنت في المنصب وزيرًا للعمل، كانت على قمة أولويات واهتمامات صاحب السمو الملكي ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، والتي ساهمت في تبني هذا القانون.

» لماذا لم يتم تضمين عطلة عيد العمال في قانون النقابات العمالية بشكل صريح؟

ليس هناك ضرورة لأن تُذكر إجازة عيد العمال في قانون النقابات، وإنما إدراجها ضمن العطل الرسمية هو إنجاز أكبر من ذلك. كما أنه اعتراف والتزام من الدولة بأن هذا اليوم هو للاحتفال وتكريم العمال، ووقفة تقدير وشكر لهم ولعطائهم ولمكانتهم في المجتمع.

تركيبة سوق العمل لدينا، تعتبر حالة فريدة في منطقة الخليج العربي. كانت الحوارات تدور مع الخبراء في منظمة العمل الدولية قبل الإعلان عن إصدار القانون.

ولقد كنا نشير إلى أن 80 % من العمالة في بعض أسواق هذه المنطقة هي من العمالة الأجنبية. لقد تجاوزنا هذه المرحلة مع وجود قانون العمالة، والذي يشمل العمالة بشكل عام، بما فيها العمالة الأجنبية.

» صدر مرسوم بقانون النقابات العمالية في 24 سبتمبر 2002، وتشرفتم بلقاء جلالة الملك المعظم مع الكوادر النقابية، وكان لديكم مقترح بأن يكون يوم عطلة عيد العمال في يوم صدور القانون، واللقاء الملكي وهو 24 سبتمبر بدلًا من اليوم المتعارف عليه عالميًا وهو 1 مايو، ما قصة اقتراحك؟

أساس الاقتراح والتوجيه كان من قبل جلالة الملك المعظم، الذي دعا العمال والمنظمات العمالية واللجان العمالية، وأعلن لهم عن إصدار القانون، وأشار أيضًا إلى عيد العمال.

مشاركة الشعلة عندما كان وزيرًا للعمل وعبدالغفار عندما كان رئيسًا للاتحاد العمالي في أحد اجتماعات منظمة العمل العربية في مقر الجامعة العربية في القاهرة

جانب من مشاركة الشعلة عندما كان وزيرًا للعمل وعبدالغفار عندما كان رئيسًا للاتحاد العمالي في الحفل السنوي لتكريم العاملين المجدين والمتفوقين في منشآت القطاع الأهلي في ديسمبر 1999

وكان المقترح آنذاك أن هذا اليوم هو يوم خاص، وسعيد، وتاريخي، ومفصلي في تاريخ العمال الذين كانوا يطالبون به منذ سنوات كثيرة. وقد كان للدولة إنجاز في إنضاج هذه الفكرة لتصل إلى ما وصلت إليه في تلك المرحلة.

وقد فضّل جلالة الملك المعظم أن نستعين برأي العمال، وأن نستجيب إلى رغبتهم حول أن يكون الأول من مايو هو يوم عيد العمال، لكي ينسجم مع احتفالات العالم التي تتصادف مع ذات التاريخ. وقد وافق جلالة الملك المعظم على رغبة العمال، وصدر الأمر الملكي بإدراج الأول من مايو كعطلة رسمية للمؤسسات الحكومية والخاصة.

» هل تراجعت عن اقتراحك أمام إصرار الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين باختيار الأول من مايو بدلًا من 24 سبتمبر؟

لا أسمّيه تراجعًا، بل توجيهًا من جلالة الملك المعظم بأن يُعطى هذا الحق والخيار للعمال أنفسهم، وبأن يكون رأيهم هو الذي يتم اعتماده. فبعد هذا اللقاء، اجتمعت اللجنة العامة لعمال البحرين (مسماهم حينها)، وطلبوا أن يكون الأول من مايو كإجازة للعمال، وهو ما حصل بالفعل.

ويظل يوم 24 سبتمبر يومًا مميزًا وخاصًا بالنسبة للعمل الوطني البحريني.

» هل بالفعل إن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي يكون فيها يوم العمال عطلة رسمية؟

نعم، لا تزال البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي فيها يوم عطلة رسمية لجميع مؤسسات القطاع الخاص والحكومي، يتمتع بها البحرينيون والأجانب.

هناك دول تحتفل بيوم العمال العالمي في الأول من مايو، لكن لم يكن عطلة رسمية. ونتيجة لهذا العمل والجهد والتفاعل، والجهود التي بُذلت في إطار العلاقات العمالية منذ منتصف القرن الماضي، تُوّج هذا الجهد في عهد جلالة الملك المعظم في 24 سبتمبر 2002 حين أصدر هذا القانون.

ثم تطوّر تدريجيًّا ليصبح من القوانين المميزة، جنبًا إلى جنب مع قانون النقابات، ليفضي إلى هذا الاستقرار في البيئات العمالية المختلفة. كما أن وسائل الإعلام لها دور كبير في تعزيز هذه القيم والمفاهيم.

وثائقي "البلاد":

كيف أصبح عيد العمال عطلة رسمية في البحرين؟

أطلقت صحيفة البلاد تقريرًا وثائقيًّا جديدًا بعنوان "كيف صار يوم العمال عطلة في البحرين؟"، يستعرض القصة الكاملة لاعتماد الأول من مايو عطلة رسمية مخصصة لتكريم الطبقة العاملة في المملكة، وذلك من خلال شهادات ومقابلات مع شخصيتين بارزتين في مشهد إقرار قانون النقابات العمالية في العام 2002، وهما: وزير العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق عبدالنبي الشعلة، والرئيس الأسبق للاتحاد العام لعمال البحرين عبدالغفار عبدالحسين.

يستعرض الوثائقي - الذي يعتمد أسلوب السرد البصري الممزوج بالتعليق الصوتي والمواد الأرشيفية - محطات مهمة في تاريخ العمل النقابي البحريني، بدءًا من تأسيس اللجنة العامة لعمال البحرين عام 1981، وصولًا إلى إصدار قانون النقابات في 24 سبتمبر 2002، ومن ثم اعتماد الأول من مايو كعطلة رسمية ليوم العمال في البحرين.

وفي الوثائقي، يكشف عبدالغفار عبدالحسين تفاصيل النقاش الذي دار حول اختيار يوم العطلة، حيث تمسك ممثلو العمال بالأول من مايو، في حين رأى الوزير الأسبق الشعلة أن يوم صدور قانون النقابات، أي 24 سبتمبر، يحمل رمزية التأسيس القانوني للعمل النقابي. ومن ثم التوافق على اختيار الأول من مايو يومًا للعمال في البحرين، وذلك امتثالًا للإرادة الملكية السامية بأن يكون اختيار اليوم وفق رغبة ممثلي العمال.

العمل يأتي ضمن سلسلة من الوثائقيات التي تنتجها صحيفة البلاد لتوثيق محطات مفصلية في تاريخ البحرين المعاصر، بعيون من عاشوها وصنعوها.

فريق العمل

إعداد: راشد الغائب
التعليق الصوتي: أحمد السعيد
لقاءات: إبراهيم النهام
تصوير ومونتاج: علاء سامي
المعلومات الأرشيفية: علي هلال